بعثة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

بيان

الوفد العربي الليبي

أمـــام

الإجتماع الرفيع المستوى للإحتفال بالذكرى

العاشرة لإستعراض تنفيذ منهاج عمل بكين لعام 1995

ونتائج الدورة الإستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة عـام 2000

في إطار أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة التي انعقدت

في نيويورك خلال الفترة من 28\2 إلى 11\3\2005

نيويـــورك: 7\3\2005 ف

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيسة،،،

باسم وفد بلادي نتقدم إليكم وأعضاء هيئة المكتب بالتهنئة بمناسبة انتخابكم لهيئة مكتب هذه اللجنة، وأننا على ثقة بفضل خبرتكم وحنكتكم ستكلل أعمالنا بالنجاح، ويعرب وفد بلادي عن تأييده للبيان الذي ألقته مندوبة جامايكا باسم مجموعة الـ77 والصين.

السيدة الرئيسة،،،

جاء انعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ببكين عام 1995 عقب المؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة التي عقدت في كل من المكسيك وكوبنهاجن ونيروبي، وعليه جاء إعلان ومنهاج عمل بكين الذي نحتفل اليوم بمرور عشر سنوات على اعتماده جامعا وشاملا لكل التعهدات التي تم الإلتزام بها في تلك المؤتمرات، إضافة إلى الإلتزامات الأخرى التي تم التعهد بها في القمم والمؤتمرات الرئيسية التي عقدت في إطار الأمم المتحدة وعلى رأسها الوثيقة الختامية للدورة الإستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة عام 2000 المعروفة (ببكين+5) والمؤتمر العالمي لقمة الألفية والتي تتقاطع أهدافه مع أهداف منهاج عمل بكين فإنه لا يمكن بلوغ أهداف الألفية ما لم نحقق أهداف منهاج عمل بكين.

السيدة الرئيسة،،،

ما من شك أن خطوات قد قطعت بصفة متفاوتة بين الدول الأعضاء في شكل مؤشرات إيجابية تم تحقيقها تنفيذا لمنهاج عمل بكين، ولا زال الكثير مما يجب عمله من أجل مواجهة التحديات والعقبات التي تواجه المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة وتمكينها والتي على رأسها القضاء على الفقر والأوبئة والأمراض كالسل والملاريا والإيدز وسلبيات العولمة وإنهاء الحروب والإحتلال الأجنبي باعتبار المرأة أكثر عرضة من غيرها لمثل هذه التحديات والتي أثرت عليها سلبا وأعاقت تقدمها من أجل أن تحتل مكانتها الطبيعية في المجتمع.

السيدة الرئيسة،،،

جاءت التشريعات الليبية بعد ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 نابعة من الشريعة الإسلامية استمدت أحكامها من القرآن الكريم، "شريعة المجتمع" حيث تضمنت أحكاما إنسانية سامية استهدفت تحرير الإنسان رجلا أو إمرأة من كل أشكال العبودية وتخليصه من كافة الممارسات التقليدية والإستغلال، وإنطلاقا من تلك التشريعات أولت الجماهيرية العربية الليبية اهتماما خاصا بالمرأة فالنهوض بالمرأة هو أحد الدعائم الأساسية لتنمية المجتمع وتحقيق تقدمه ورفاهه، ومن هنا كانت المرأة محور الإهتمام في الخطط التنموية المتعاقبة لبلادي إيمانا بأن المساواة بين الرجل والمرأة من المقومات الأساسية للعدالة الإجتماعية وشرطا رئيسيا لتحقيق التنمية.

السيدة الرئيسة،،،

منذ إعلان قيام سلطة الشعب في ليبيا في 2\3\1977 عملت على تحقيق المجتمع الجماهيري مجتمع الحرية والمساواة لتحرير الإنسان من جميع أشكال القهر والعنف والإستغلال على أساس المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق، وأن الإختلاف بينهما في الواجبات فقط فالتشريعات الليبية لم تفرض على المرأة من الواجبات إلا ما يتلائم مع طبيعتها كأنثى واحتوت على جملة من الحقوق يتمتع بها المواطن دون تمييز بين الرجل والمرأة باعتبار أن هذه الحقوق أساسية ولصيقة بالإنسان، وعليه كانت ليبيا من الدول السباقة للتوقيع على إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عام 1989.

السيدة الرئيسة،،،

بمناسبة مراجعة (بكين+10) تجدد ليبيا إلتزامها وتأكيدها على منهاج عمل بكين وقد دمجت مجالات الإهتمامات التي إحتواها ضمن برامجها واستراتيجياتها الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين وحماية وتعزيز حقوق المرأة الليبية ويمكن إيجازها باختصار جدا في المؤشرات التالية:-

* انضمت ليبيا بتاريخ 18\6\2004 إلى البرتوكول الإختياري للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

* وانضمت أيضا بتاريخ 24\9\2004 إلى برتوكول منع وقمع الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال.

* جرم قانون العقوبات الليبي في مواده من 415 إلى 419 الإتجار بالنساء أو تسهيل الإتجار بهن أو استغلالهن للبغاء، واعتبارها من الجرائم المرتكبة ضد الحرية والأخلاق.

* كما جرم أيضا إستغلال النساء في البغاء أو تشجيعهن أو إرغامهن على ذلك باعتباره محرم في الشريعة الإسلامية، واعتبرت تلك الجرائم من الجرائم الجنائية.

* إتخاذ جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التشريعي منها لتعديل أو إبطال القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التقليدية التي تشكل تمييزا ضد المرأة.

* تعديل الأنماط الإجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية بشأن الإعتقاد أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر.

* تمكين المرأة من الوصول إلى مراكز صنع القرار التشريعي من خلال عضويتها في المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تضم كافة أفراد المجتمع رجالا ونساء.

* عقد الزواج ميثاق يقوم على أساس المساواة والتراضي وإنهاؤه يتم باتفاق الزوجين أو بحكم قضائي.

* صداق الزوجة حق خالص لها أكدت عليه الشريعة الإسلامية.

* لا يقع زواج ثان إلا بموافقة الزوجة الأولى أو بحكم من المحكمة.

* اعتبار التعليم واجبا وإلزاميا للجنسين على السواء وهو مجانيا حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي.

* الإعتراف بأن تنشئة وتربية الأطفال مسؤولية مشتركة بين الرجل والمرأة، وأن مصلحة الأطفال هي الإعتبار الأساسي في جميع الحالات.

* للمرأة الحق في التمتع بذمة مالية مستقلة ولها حق التصرف في البيع والشراء والتملك والرهن في أموالها.

* العمل شرف وواجب على كل مواطن ويتساوى في ذلك الرجال والنساء في تولي المناصب القيادية.

السيدة الرئيسة،،،

وختاما فإن وفد بلادي يناشد المجتمع الدولي من خلال هذا التجمع السياسي الرفيع المستوى في أن يولي أهمية لبذل المزيد من الجهود المتمثلة في إبداء الإرادة السياسية القوية وتقديم التمويل اللازم لمساعدة المرأة الأفريقية والفلسطينية فالأولى تعاني من التمييز المزدوج بسبب الفقر وتفشي الأمراض والأوبئة والثانية تعاني من إنتهاك كافة حقوقها تحت الإحتلال الإسرائيلي، لكي تتمتع نساء العالم جميعا بالمساواة والسلام والتنمية وبدون تمييز وفقا لمنهاج عمل بكين.

وشكرا السيدة الرئيسة